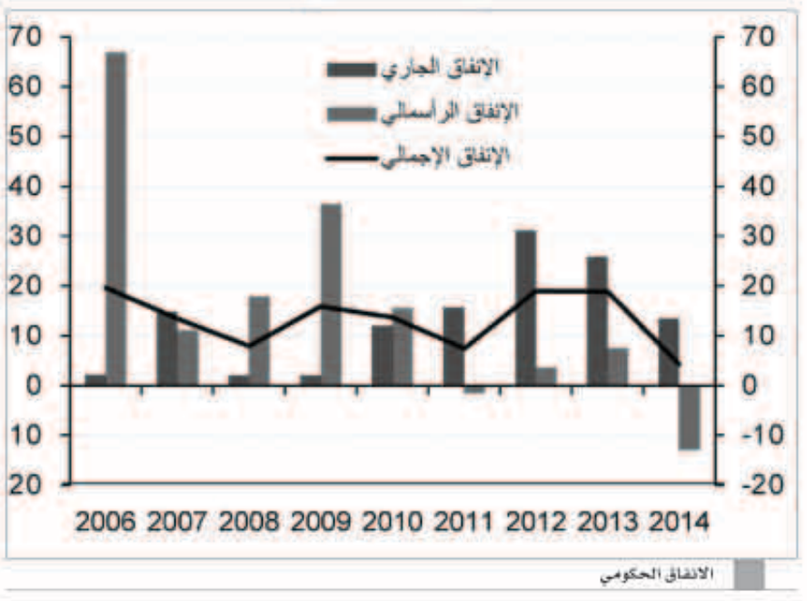

الانفاق الحكومي

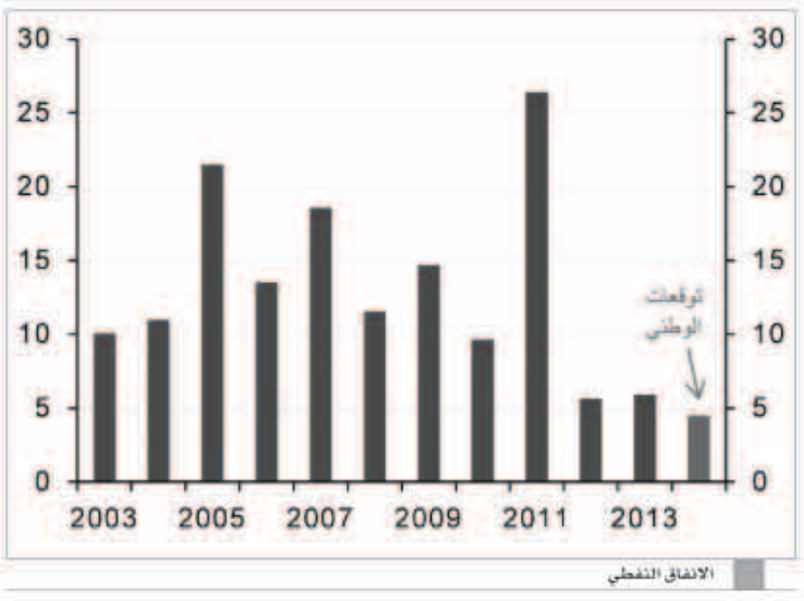

الانفاق النفطي

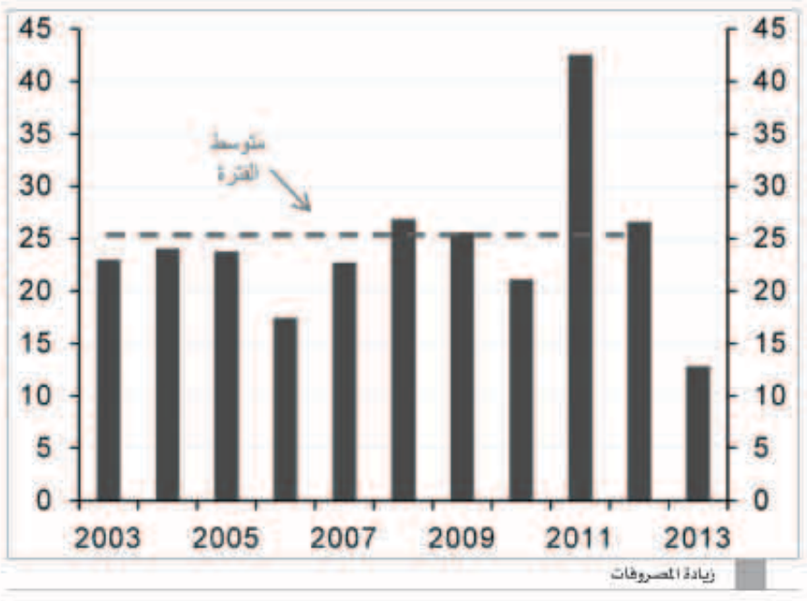

زيادة المصروفات

من المتوقع أن ترتفع المصروفات الإجمالية بواقع 4 في المئة

«الوطني»: نمو الإنفاق الحكومي في السعودية سيتباطأ خلال 2014

قال تقرير البنك الوطني تُشير بيانات ميزانية المملكة العربية السعودية للعام 2014، والتي صدرت مؤخراً، الى تباطؤ حاد في نمو الإنفاق الحكومي المعتمد. حيث من المتوقع أن ترتفع المصروفات الإجمالية بواقع 4 في المئة هذا العام وفق الميزانية، وذلك مقارنة مع 19 في المئة في ميزانيتي عامي 2012 و2013. ويعتبر معدل نمو المصورفات الحكومية في ميزانية السعودية لهذا العام الأدنى خلال العقد الماضي، ما يعكس جهود الحكومة لكبح جماح المصروفات بعد أن شهدت ارتفاعات كبيرة خلال السنوات الماضية.

وتابع وعلى الرغم من أن الاقتصاد السعودي يمتلك زخما قويا، إلا أن استمرار الإنفاق الحكومي في هذا النهج الأكثر تحفظا قد يؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي على المدى المتوسط. فقد نما الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بمعدل 8 في المئة سنوياً «بالأسعار الثابتة» خلال العقد الماضي وذلك نتيجة ارتفاع الإنفاق الحكومي بواقع 14 في المئة سنويا في المتوسط. ومن المتوقع أن يصل النمو في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي إلى نحو 4 في المئة – 5 في المئة هذا العام، مما سيتطلب من القطاع الخاص أن يلعب دورا أكبر في دعم النمو خلال السنوات القادمة.

وبين يعزى هذ التباطؤ المقرر في نمو الانفاق إلى كل من الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري. فمن المتوقع أن يرتفع الإنفاق الجاري الذي يشكل ما يقارب 70 في المئة من إجمالي الإنفاق بواقع 14 في المئة حسب الميزانية، ليصل الى 607 مليارات ريال. وعلى الرغم من أن وتيرة النمو هذه تعتبر جيدة، إلا أنها أقل بكثير مما كانت عليه في السنوات الأخيرة. فقد سجلت المصروفات الجارية نموا ملحوظا بمتوسط سنوي بلغ 29 في المئة بين العامين 2011 و2013 نتيجة مكافآت وزيادات في مرتبات القطاع العام.

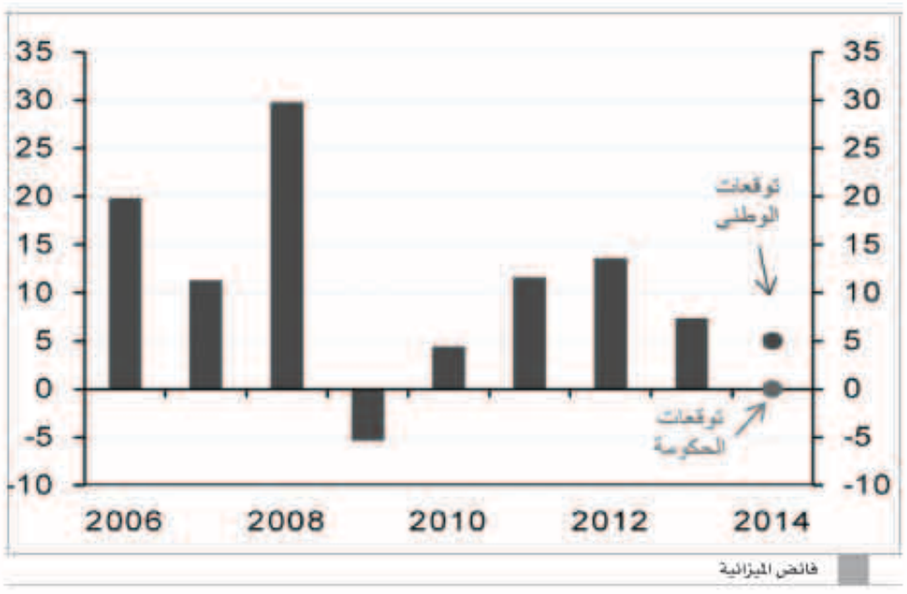

فائض الميزانية

وقال أما الإنفاق الاستثماري، فمن المقرر أن يتراجع بواقع 13 في المئة الى 248 مليار ريال، وهو أدنى مستوى له منذ العام 2009. وقد يعكس ذلك في جانب منه الانتهاء من إنجاز بعض المشاريع، ولكن من الجدير بالذكر أيضا أن العديد من مشاريع البنية التحتية الضخمة التابعة لمؤسسات حكومية مثل أرامكو السعودية، يتم تمويلها من خارج الميزانية وبالتالي لا تظهر في الميزانية كبند من بنود الإنفاق الحكومي.

وبين على الرغم من تباطؤ النمو الذي تظهره بيانات الميزانية، إلا أنه فعليا لن يكون بالحدة التي تشير إليها، وذلك لأن المصروفات الفعلية قد نمت بوتيرة معتدلة خلال العامين الماضيين، نتيجة تدابير الإنفاق الإستثنائية وغير المتكررة التي اقرت في العام 2011. فقد سجل الإنفاق الفعلي نموا معتدلا بواقع 6 في المئة في العامين 2012 و2013 مقارنة مع 26 في المئة في العام 2011. ونتوقع أن ينمو الإنفاق الفعلي بمعدل أكثر اعتدالا هذا العام بواقع 5 في المئة ، أي تماشيا مع توقعات الحكومة، وبالتالي فإن التباطؤ سيكون هامشيا.

وأشار في الواقع، هناك سبب آخر للتحفظ في تفسير بيانات الميزانية، حيث أن المصروفات الفعلية قد فاقت ما اعتمد في الميزانية بواقع 25 في المئة في المتوسط خلال العقد الماضي، وكان ذلك جزئيا نتيجة الإنفاق التكميلي على الدعم والتقديمات والأجور، إلى جانب المصروفات الإضافية على مشاريع البنية التحتية الطموحة. اما في العام 2013، فقد تخطت المصروفات الفعلية مستواها المعتمد بنحو 13 في المئة ، مما يدل على تبني الحكومة سياسة الترشيد في الإنفاق، حرصا منها على تجنب التجاوزات واستدامة وضع المالية العامة.

وأضاف التقرير نتوقع أن تتراجع الإيرادات الحكومية مرة أخرى هذا العام نتيجة انخفاض أسعار النفط وتخفيض الانتاج. ومع تراجع الطلب العالمي على النفط وارتفاع الامدادات من خارج دول منظمة أوبك، فمن المتوقع أن تقوم السعودية بتخفيض الانتاج بشكل أكبر هذا العام لتحقيق التوازن في سوق النفط. وبالتالي، من المفترض أن تتراجع الإيرادات النفطية إثر ذلك. أما الإيرادات غير النفطية، فمن المحتمل أن تشهد ارتفاعا، غير انها ستبقى تشكل ما نسبته 10 في المئة من إجمالي الإيرادات.

وتتوقع الحكومة أن تشهد الميزانية توازنا هذا العام، وذلك بعد تسجيل فائض يقدر بنحو 7 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2013. ونتوقع نحن أيضا أن ينكمش فائض الميزانية لهذا العام على الرغم من اعتدال نمو المصروفات، وذلك نتيجة التراجع المتوقع في الإيرادات. ووفقا لتوقعاتنا حول الإنفاق والايرادات، فإنه من المقدر أن يتقلص الفائض المالي للسعودية ليصل إلى 5 في المئة تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي للعام 2014.

«أمريكانا» أنجح مشغلي العلامات التجارية في العالم

تعتبر الشركة الكويتية للأغذية أمريكانا أحد أبرز الأمثلة على نجاح القطاع الخاص الكويتي في الخروج من الفضاء المحلي الضيق والمنافسة على نطاق عالمي بعلامات تجارية ومنتجات مشتراة أو مستحدثة.

تأسست شركة أمريكانا صاحبة العلامة التجارية الشهيرة عام 1963 برأسمال يبلغ 40 مليون دينار وتمتد أنشطتها ومنتجاتها إلى13 دولة حول العالم ومن خلال 1300 فرع تقدم امريكانا لقاعدة هائلة من المستهلكين المواد الأغذية الطازجة والمعلبة والمجففة والوجبات السريعة والمشروبات.

امريكانا التي ادرجت في البورصة الكويتية عام 1984 تنتمي إلى مجموعة الخرافي التي تمتلك 67 في المئة منها، ويعمل فيها 55 الف موظف من 21 دولة وهو ما يجعلها اكبر مشغل لسلاسل المطاعم في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وهي أيضا واحدة من أنجح مشغلي العلامات التجارية في العالم.

ونشطت أمريكانا في مجال التصنيع ايضا ومن خلال 17 مصنعا تابعا لها في الوطن العربي واسيا واوروبا والولايات المتحدة أطلقت امريكانا محفظه خاصة بها للمواد الغذائية التي ابتكرتها وتسوقها تضم 9 علامات تحظى بسمعة إقليمية وعالمية.

منذ بداياتها حافظت أمريكانا على مستويات عالية من الإيرادات والتوزيعات وبفضل طبيعة نموذج عملها أبدت مقاومة لتداعيات الأزمة المالية العالمية وفي عام 2011 حققت الشركة اعلى مبيعات في تاريخها وبلغت مليارين ونصف المليار دولار نتج عنها إرباحا بلغت 175 مليون دولار. وامريكانا التي ارتبطت دوما باسم عائلة الخرافي قد تحمل الأيام لها بعض رياح التغيير خاصة وان هناك حديث عن رغبات من مستثمرين كبار الدخول في الشركة والاستثمار فيها.

شعار أمريكانا

«زين» تواصل منح 500 في المئة كرصيد مجاني عند الشحن مع باقة «زين ماكس»

تواصل «زين السعودية» تقديم أفضل الخدمات والعروض على باقة «زين ماكس» مسبقة الدفع، والتي تمتاز بمضاعفة الرصيد بواقع 500 في المئة عند الشحن بـ20 ريالاً أو أكثر، كما تتميز الباقة الجديدة بخيارات متعددة وأسعار متميزة للمكالمات وخدمات البيانات دون الحاجة لدفع أي اشتراكات للاستفادة من هذه الميزات.

ويمكن لمشتركي «زين ماكس» الاستفادة من الرصيد الإضافي للاستخدام في المكالمات والرسائل النصية داخل شبكة زين، وتصفح الإنترنت والرسائل النصية الدولية، إضافة إلى أفضل الأسعار لخدمات التجوال ومكالمات الفيديو.

وكشفت الشركة أنها حرصت من خلال باقة «زين ماكس» على بلورة مفهوم الخطوط مسبقة الدفع في سوق الاتصالات المتنقلة في المملكة، مؤكدة أنها أطلقت الباقة مسبقة الدفع الجديدة لتمنح مشتركيها فرصة الاستمتاع بعدد من الخيارات المتنوعة والتي تتوافق مع رغباتهم، وذلك من خلال تقديم رصيد مجاني إضافي فوري بواقع 500 في المئة مع صلاحية تصل حتى 30 يوما للمشتركين.

وأتاحت الشركة للمشتركين الحاليين في الباقات مسبقة الدفع التحويل لباقة «زين ماكس» من خلال إرسال «ماكس» بالعربية إلى الرقم «959» أو«Max» بالإنكليزية إلى الرقم نفسه، كما دعت الراغبين في الحصول على الباقة أو الإطلاع على مزيد من المعلومات حولها، إلى زيارة أقرب فرع من فروع «عالم زين»، أو الموقع الرسمي على الإنترنت، بالإضافة إلى الاتصال على مركز العناية بالمشتركين، ومتابعة حسابات «زين» على مواقع التواصل الاجتماعي «فيس بوك Zain KSA» «تويتر @ ZainKSA».

شعار زين

ارتفاع المعروض عامل ضغط على السعر بالأسواق النفطية

الشطي : 3.3 ملايين برميل يومياً طاقة «أوبك» الفائضة خلال 2014

أكد خبير نفطي أن تصعيد العوامل الجيوسياسية توفر ظروفا مليئة بأجواء القلق حول امدادات النفط بالأسواق وكفايتها لاستيعاب الارتفاع في الطلب العالمي.

وقال الدكتور محمد الشطي حافظت أسعار نفط الخام الإشارة «برنت» عند مستويات تفوق المائة دولار للبرميل ولكنها تتجه نحو الضعف فقد هبطت من 111.6 دولارا للبرميل في عام 2012، الى 108.6 دولارات للبرميل، بمقدار 3 دولارات للبرميل، وتختلف المصادر حول التوقعات لعام 2014، وإن كان هناك التوافق على الضعف ولكن الاختلاف حول المستوى فالبعض يضع مستوى الأسعار حول 105 دولارات للبرميل، ويلاحظ تحوّل الاعتقاد بتحول الأسعار إلى ما دون المائة باتجاه 90 دولارا للبرميل، وهذا يعكس توقع ارتفاع المعروض خلال عام 2014 عن حجم الزيادة في الطلب.

وتابع الدكتور الشطي قائلاً خلافا للسنوات السابقة فإن عام 2014 يشهد تعافيا للاقتصاد العالمي بوتيرة ثابتة مدعوما بتحسن في أداء الاقتصاد الأمريكي والأوروبي والآسيوي ويصل معدل النمو إلى 3.3 في المئة ، وإن الأسس الاقتصادية في الولايات المتحدة هي أكثر متانة، وأفضل مما عليه في بقية البلدان الصناعية، وهي في الوقت ذاته، تسير بخطىً ثابتة في طريقها للوضع الطبيعي، ولعل المؤشرات على ذلك تشمل، تعافي سوق السكن، وتوسع النشاط الصناعي، وارتفاع الثقة، ومعه تراجع البنك المركزي الفيدرالي عن التدابير المصرفية غير تقليدية التي هي قيد التنفيذ، وبالطبع هذا ينعكس إيجابا على توقعات تنامي الطلب العالمي على النفط خلال العام الحالي 2014 لتكون 1.6 مليون برميل يومياً تتناسب مع مرحلة التعافي في الاقتصاد العالمي وانخفاض اسعار النفط الخام، وذلك حسب توقعات البيت الاستشاري «سيرا» التي صدرت حديثاً، وتحت افتراضات هذه التوقعات، تستمر وتيرة الارتفاع في الامدادات من خارج الاوبك عند 1.7 مليون برميل يوميا مدعوماً بالدرجة الأولى بتطوير النفط الصخري في الولايات المتحدة، ويشهد 2014 زيادة في الطاقة الفائضة من النفط الخام التي تمتلكها الأوبك لترتفع الى 3.3 ملايين برميل يوميا، وهو ما يدعو الى ضرورة قيام الاوبك بخفض في انتاجها من النفط الخام بمقدار 100 – 200 الف برميل يومياً لتحقيق التوازن المطلوب، وفي كل الأحوال فإن هذه الأجواء تشير الى ضعف أسعار النفط الخام خلال العام، ولكن تصعيد العوامل الجيوسياسية يوفر ظروفا للقلق حول امدادات النفط في السوق وكفايتها لاستيعاب الارتفاع في الطلب العالمي.

التصعيد السياسي يرجح بقاء النفط عند الـ 100 دولار

وأضاف معطيات السوق التي أثرت في مسار الأسعار خلال عام 2013 هي ذاتها التي ستحدد مسار الاسعار خلال عام 2014، ويأتي في مقدمتها ارتفاع انتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية والتي من المتوقع أن تفوق توقعات الصناعة وسيكون دورها في وضع سقف على متوسط الأسعار يمنعها من الصعود والارتفاع عن 115 دولارا للبرميل، بينما يكون دور التصعيد السياسي في شمال افريقيا والشرق الاوسط سواء ليبيا، مصر، سورية، العراق، اليمن، السودان، الجزائر في المحافظة على متوسط الاسعار عند المائة دولار للبرميل، كذلك سيكون دور الارتفاع في انتاج النفط من العراق، ايران، وليبيا في هبوط الاسعار الى حول 90 دولارا للبرميل وربما 80 دولارا للبرميل، وهي مستويات يسود الاعتقاد بقدرة دول الخليج على التأقلم معها وكذلك يشجع بلدان الاوبك التوصل الى توافق يضمن توازن السوق واستقرار الأسعار بشكل جماعي لأن مسؤولية توازن السوق مسئولية جماعية، وان التحوّل في توقعات السوق نحو خفض الأسعار تأتي في تعافي الانتاج في عدد من البلدان بشكل يشمل حجم الانتاج الذي تأثر خلال العام 2013 والذي تقدره السوق عند 3 ملايين برميل يوميا، وفي هذا كله تبقى بعض الاوراق المهمة التي ترسم مسار السوق خلال عام 2014 وتشمل الورقة الصينية والإيرانية والليبية وأخيرا العراقية.

محمد الشطي

«أسبوع أبوظبي للاستدامة» يستعد لاستقبال 30 ألف مشارك من 172 دولة

من المتوقّع ان يستقطب «أسبوع أبوظبي للاستدامة» نحو 30 ألف مشارك ضمن فعالياته التي يزيد عددها عن 30 فعالية، وذلك خلال الفترة الممتدة من 18 إلى 25 يناير في أبوظبي، ليمثل أكبر ملتقى عالمي حتى تاريخه، يركز على اعتماد وتطبيق مصادر الطاقة المتجددة وتفعيل أفضل ممارسات التنمية المستدامة.

وسيتناول صنّاع القرار من الجهات الحكومية وقطاع الطاقة والمجال الأكاديمي والمجتمع المدني خلال الحدث عددا من التحدّيات والقضايا الملحّة المرتبطة بموضوعي الطاقة والاستدامة، بما فيها اقتصاديات مصادر الطاقة المتجددة وتبعات ندرة المياه وأثر النمو السكاني وتوسّع المدن على البيئة والموارد الطبيعية.

ومن شأن «أسبوع أبوظبي للاستدامة 2014» أن يسلّط الضوء على العاصمة الإماراتية كمنصة عالمية لمناقشة القضايا الأهم بالنسبة لمحور الطاقة والمياه والنفايات، ومن المتوقع للحدث أن يستقطب حضور مشاركين من 172 دولة، في زيادة واضحة عن عدد الدول التي جرى تمثيلها في نسخة العام الماضي من الحدث والذي بلغ 155 دولة.

وبهذا السياق قال ناجي الحداد، مدير معرض «القمة العالمية لطاقة المستقبل»: «سوف يُرسي «أسبوع أبوظبي للاستدامة»، والذي تمثل «القمة العالمية لطاقة المستقبل» أبرز مقوماته، معايير جديدة سواء من حيث عدد الحضور «30 الف شخص بالمقارنة مع 26 الف في العام الماضي»، أو عبر إطلاق المبادرات الجديدة على حد سواء. ويستضيف هذا الأسبوع خلال الفترة 18–25 يناير أكثر من 30 حدثا تتوزع على أيامه السبعة، ويفتح آفاقا واسعة أمام الفرص التجارية الكبيرة للتنمية المستدامة والطاقة المتجددة، فضلا عن مناقشة التقدم اللازم في التقنيات والقوانين المناسبة لتحقيق مستقبل مستدام.»